

## اقتراح قانون

يرمي الى استثناء القطاع التعليمي من احكام وقف التوظيف والى تعيين الناجحين في الملاك  
وفق حاجة وزارة التربية

### المادة الأولى:

يلغى نص الفقرة الثالثة من المادة ٨٠ من القانون رقم ١٤٤ تاريخ ٢٠١٩/٧/٣١ (الموازنة العامة والموازنات الملحة) ويستعاض عنها بالنص التالي:

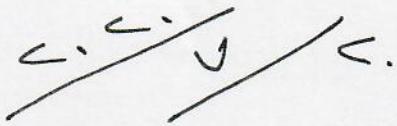
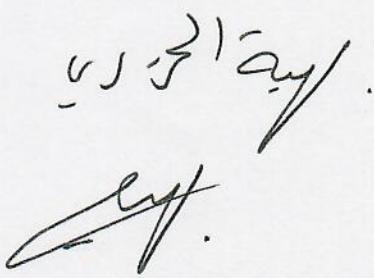
يستثنى من احكام الفقرة الثانية القضاة وأساتذة الجامعة اللبنانية وموظفو الفئة الاولى ورؤساء واعضاء مجالس ادارة الهيئات والمؤسسات العامة، وتثبيت متطوعي الدفاع المدني.

كما يجاز التعاقد مع متعاقدين جدد في قطاعي التعليم الأساسي والمهني، على ان يسمح التعاقد مع من سبق له التدريس في المدارس الخاصة لاكثر من ثلاثة سنوات وتم صرفه هذا العام.

وخلالا لأي نص آخر، يعين الناجحون في مباريات مجلس الخدمة المدنية لوظيفة استاذ تعليم الثانوي في ملاك التعليم الثانوي، وفق حاجة المدارس والثانويات الرسمية الفعلية، ويتم التعيين الزاميا ضمن القضاء الذي اختار المرشح العمل في نطاقه، وفي حال تعذر وجود مركز شاغر في احدى مدارس القضاء في محافظة ما يتم الالتحاق في المدارس الاخرى ضمن المحافظة نفسها التي تحتاج الى خدماته في التدريس.

### المادة الثانية:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.



## الأسباب الموجبة

- لما كانت البلاد تعاني من ظروف اقتصادية ومالية صعبة آلت إلى تدهور القدرة الشرائية، مما حدا بكثير من العائلات اللبنانية إلى نقل أبنائهم من التعليم الخاص إلى الرسمي، تبعاً لعدم قدرتهم المالية على مواجهة أعباء المدارس الخاصة.

- لما كان القطاع التعليمي غير قادر على مواجهة أعباء الزحف إلى التعليم الرسمي، بسبب النقص في الكادر التعليمي، علاوة على ارتفاع حالات التقاعد في كل القطاعات التعليمية.

- لما كان ملاك التعليم الأساسي والثانوي، من جراء ارتفاع نسبة الإقبال إلى المدرس واحالة اكثر من ١٢٠٠ استاذ إلى التقاعد هذا العام، يحتاج إلى استاذة جدد، بعدما جرى ايقاف التوظيف والتعاقد، لا سيما وأن المتعاقدين في الثانويات والمدارس لا يستطيعون تأمين الحاجات الفعلية، بسبب احتمال التشغيل في الصفوف.

- لما كان المجلس النيابي قد أقر في قانون الموازنة العامة والموازنات الملحة لعام ٢٠١٩، في الفقرة الثانية من المادة ٨٠ منه، حفظ حق الناجحين في مباريات مجلس الخدمة المدنية بالتعيين في الإدارات المعنية، كإثناء على قرار منع التوظيف.

- لما كانت المباراة، التي جرت عام ٢٠١٥-٢٠١٦، قد تمت بناءً على المرسوم الصادر عن مجلس الوزراء والمستند إلى حاجات العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١١، قبل زيادتها بمرسوم آخر بعد إجرائها لتصل إلى ٣٠٤٢، ولم يتحقق التعيين إلا في ٢١٧٠ استاذًا، علاوة على ارتفاع نسبة الحاجات ما بين عام ٢٠١٦ وعام ٢٠١٩، تبعاً لحالات التقاعد والمناقلات والتشغيل.

٤

- لما كانت تغطية هذه الحاجات المتزايدة عبر «التعاقد»، قد تم مع حملة شهادات «فقط» دون الخضوع لمباراة مجلس الخدمة المدنية، وذلك في ظل وجود عدد كافٍ من الناجحين أصلًا لتغطية هذه الحاجات، بعدهما جرى ايقاف التوظيف.

- لما كان قد جرى انتداب عدد كبير من مدرسي التعليم الأساسي لسد حاجات التعليم الثانوي (حوالى ٢٠٠٠ مدرس - اصدرت وزارة التربية والتعليم العالي في شهر كانون الثاني من العام ٢٠٠٩ مذكرة اعادت فقط ١٦٠ منهم إلى ملاك التعليم الأساسي)، مما يعتبر مخالفة دستورية من حيث التمييز والمحضية بدل المساواة في الوظائف العامة، ومخالفة قانونية باعتماد التعيين بدل المباراة، مما احدث خللاً كبيراً في النظام التعليمي عبر تكليف اشخاص للعمل في غير اختصاصاتهم، في عصر يعتبر التخصص «الدقيق منه» خطوة أولى على درب النجاح.

- لما كان التعيين قد تم وفق العدد المطلوب في كل قضاء وانحصر على المرشحين ضمنه، بحيث أحق الفائزون الذي نالوا المراتب الأولى المساوية للعدد المطلوب ضمن القضاء الواحد وبحسب اولوية تسجيل الطلب في حال تعدد الحائزين على المرتبة ذاتها. في حين لم يُعين ناجحون في قضاء معين نالوا علامات تفوق العلامات التي نالها بعض الفائزين في قضاء آخر (مثال على ذلك: مرشح نال علامة ٥٤ في قضاء يعتبر مقبولاً بينما مرشح آخر في قضاء المجاور نال علامة ٦٠ يعتبر من الفائز)، دون ان تتم تعبئة وتغطية حاجات الاقضية الأخرى التي لم ينجح فيها احد او لم ينجح فيها العدد المطلوب من الناجحين في الاقضية الأخرى.

لذلك

ننقدم من المجلس النيابي الكريم باقتراح القانون المرفق على أمل مناقشته وإقراره.